كاترين فيتول دوفيندن اعتبرت في كتابها أن الهجرة ليست لعنة بل هي فرصة ثمينة كفيلة بدعم مجتمعات الاستقبال

باحثة فرنسية تكشف حقائق عن الهجرة والنزوح عبر العالم

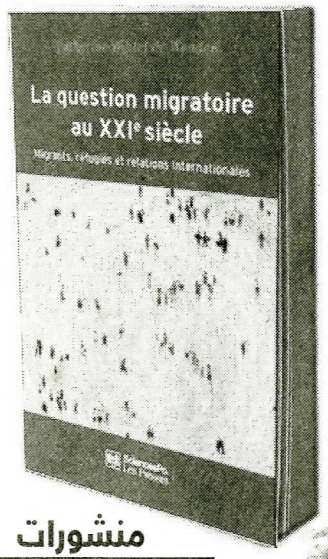

منشورات
العلوم السياسية

كاترين فيتول دفيندن إلى جانب باحثين فرنسيين

باريس: المعطي قبال

الهجرة ليست لعنة على الدول الديمقراطية

حتى وإن أسدل الستار الإعلامي هذه الأيام على قوارب الموت العابرة من الشط الجنوبي في اتجاه الشمال، فإن البحر لايزال يجرف عشرات المراكب ومن عليها في أكثر من معبر ومضيق. كما أن قضية بل معضلة الهجرة السرية لاتزال تشغل حيزا هاما في معالجة وخطابات السياسيين الغربيين الذين يسعون جاهدين إلى صد المهاجرين أو طردهم بلا رأفة ولا شفقة. وقد وفر لنا مؤخرا وزير الداخلية الفرنسي، مانويل فالس، الدليل الساطع على تصوره الحديدي لمسألة الهجرة، بإعلانه عن طرد ما لا يقل عن 36822 شخصا من المهاجرين السريين. وكانت هذه أول حصيلة بهذا العدد، لم تبلغها حتى في عهد اليمين، إذ بلغت زيادة بنسبة 12 في المائة. أما في أمريكا فيعيش11 مليون شخص في وضع غير قانوني، ويسعى الرئيس أوباما إلى إصلاح معضلة الهجرة بترجمة تعهده الانتخابي الذي التزم به أمام الأقلية اللاتينو-أمريكية بتسوية أوضاعها القانونية، خصوصا أن هذه الجالية قد منحته صوتها بشكل كثيف. غير أن العديد من الحكومات لاتزال تنظر إلى الهجرة كعامل يهدد التوازن الاجتماعي والاقتصادي والسيكولوجي لمجتمعاتها. تناهض كاترين فيتول دوفيندن علميا وميدانيا هذا التصور لإظهار أن الهجرة ليست لعنة، بل هي فرصة ثمينة كفيلة بدعم مجتمعات الاستقبال. بل أكثر من ذلك، تضفي الهجرة على العولمة مسحة إنسانية، كما تساعد على «تقريب العالم من العالم». وكعامل رئيس للتنمية البشرية، فإن حركات الهجرة أو النزوح هي جزء من الشموليات أو العولمات المتناقضة التي تشهد تناقضا بين الأهداف السياسية والمتطلبات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والأخلاقية. كما أن الهجرات تساعد على خلق عالم أكثر حراكية. مع الهجرة تختلط وتتضارب المقولات والمفاهيم، لأن حركات النزوح لا تنطبق ولا تمس فئة من دون غيرها، بل تشمل نزوحات النخب، المهاجرين الاقتصاديين، اللاجئين، المشردين، الخ...لذا، فإن الدفاع عن الحق في

الحراكية كفيل بمراجعة مفاهيم من قبيل الحدود، السيادة، المواطنة.

رهانات النزوح

أصبح النزوح اليوم رهانا رئيسا للقرن الواحد والعشرين. لكن، ماذا نعرف عن آثاره وانعكاساته على العلاقات الدولية؟ هل نتوفر على إمكانية لرصد عناصر تنظير سياسي في الموضوع؟ لقد دخلنا منذ عقد الثمانينات في الموجة الثانية للهجرة بوصولنا عام 2012 إلى 240 مليون مهاجر بالخارج، وما يقارب 740 مليون مهاجر بالداخل، مع العلم أن الموجة الأولى تمت ما بين 1880 و1930. هذه الهجرات التي تشكل اليوم قسما من النسيج الاجتماعي للعلاقات الدولية هي مبعث لنشاط عالمي كثيف (انعقاد لمؤتمرات، توقيع لمعاهدات واتفاقيات). كما أنها مصدر لصراعات في عالم يطبعه الاتكال المتبادل. الملاحظ أن ظواهر الهجرة يتم السكوت عنها في اجتماعات الدول العظمى، مثل قمة الثمانية وقمة العشرين. فقد أشار تقرير برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية لعام 2009 بأن الحراكية lamobilité أصبحت عاملا رئيسيا للتنمية البشرية، وقد تم الاحتفاء بها في جميع الدول بوصفها علامة من علامات الحداثة. ومع ذلك، تقع تحت مراقبة صارمة، إذ غالبا ما يحظى الأشخاص، الذين هم في وضع مستقر، بحقوق وامتيازات أكثر من المرتحلين، فيما لا يحظى ثلثا المواطنين في العالم بحق التنقل بحرية. كما تتوزع هذه الهجرات بشكل غير متكافئ عبر العالم: إذ نجد أن 97 مليونا من المهاجرين هم من الجنوب-الشمالي، و74 مليونا تتم في اتجاه جنوب-جنوب، و37 مليونا من الهجرة هي شمال-شمال، و40 مليونا من الهجرات تتم بين الشرق والغرب، ونادرا ما نجد هجرات غرب-شمال. في ظرف عشرين عاما وقفنا على ما تسميه الباحثة بـ«عولمة تدفق الهجرة» وتأقلمها على شكل أنظمة معقدة للهجرة ذهابا وأيابا. كما عاينا الطابع الشمولي لعوامل المغادرة للبلد، والرهانات التي يطرحها، وإعادة صياغة خرق الحدود بواسطة شبكات ما فوق وطنية سواء أكانت من الدياسبورا، رجالات أعمال، أو شبكات عائلية، ثقافية أو مافيوية. وتعددت ملامح المهاجر واللاجئ، وأصبحت التباينات بينهما أكثر غموضا. وينطبق الشيء نفسه على التصنيف بين دول المغادرة، الاستقبال والعبور. كما أن المهاجر يمكنه خلال حياته أن يتوفر، وعلى التوالي، على العديد من الوضعيات القانونية، وهي وضعية من الصعب تصورها في فترة كان فيها المنشق السوفياتي، وهو المهاجر النموذجي والمثالي للحرب الباردة، بعيدا عن العامل اليدوي.

بين سياسة الداخل والخارج

مع المهاجرين، تزاوج النظام السياسي لبلدان الاستقبال بالنظام السياسي الخارجي، وذلك بواسطة قضايا الأمن والدبلوماسية التي يطرحانها، فبلدان المغادرة التي كانت بالأمس غائبة عن المشهد الدولي، شرعت في نهج دبلوماسية للهجرة. فالرهانات الدولية مثل السكان في علاقاتهم بالأرض، والروابط التي يعاد فيها النظر باستمرار بين الهجرة والنمو، والنازحين البيئيين، والإعمار المتسارع للكوكب الأرضي، والحكامة الدولية للهجرة العالمية. كل هذه العوامل ترسم تقاسيم عولمة متناقضة حول ظاهرة من أكثر الظواهر تعقيدا؛ إذ تتعارض بداخلها مصالح متباينة للعديد من الفاعلين: حسابات الدولة والأسواق، تعارض المصالح داخل الرأي العام، مراقبة الحدود، العلاقات مع دول المغادرة، الدفاع عن حقوق الإنسان، الحاجة إلى يد عاملة، ضرورة البقاء في المنافسة العالمية عن طريق تطويع الأشخاص الأكثر كفاءة، تناقض بين حاجيات الوافدين الجدد لمحاربة شيخوخة بلدان الاستقبال، صعوبة العيش المشترك، وعقلنة مزايا التنقل. لذا، فإن الهجرة بصفتها ظاهرة سياسية شمولية تعيد النظر في المقولات الكلاسيكية للتحليل السياسي.

الهجرة وأثرها على التنمية البشرية

إن الهجرة العالمية تقوض على نحو خاص ركيزتين رئيسيتين للنظام العالمي: هما ركيزة السيادة (الدولة) والمواطنة (الأمة). تطرح الهجرة أسئلة على السيادة الوطنية، عندما تعيد النظر في فكرة الحدود، التي تنوعت عن طريق أساليب تسيير متنوعة، كما تساءل الهجرة المواطنة، لأنها تساهم أولا، عن طريق تصويت الأجانب على المستوى المحلي أو في بلدانهم الأصلية، بتمييزها للمواطنة عن الجنسية، ثم بإدخالها لقيم جديدة تتموقع وراء الإطار الوطني، في سجل حقوق الإنسان. وأخيرا بمساعدتها على انبثاق أصناف جديدة لما هو سياسي، كما أن الهجرة تؤدي دورا هاما في طرق تفكيك وإعادة بناء الفضاء العالمي، وذلك بتحديها لنظام الدولة. هكذا نلاحظ تشكل مجال عمومي عالمي بمساهمة فاعلين لا علاقة لهم بالدولة. تتضح معالم انبثاق خجول لحقوق الهجرة بمساندة المعاهدات الدولية التي تهتم بحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية، وكذا الجمعيات المدنية. في إطار يتميز فيه المشهد الدولي بالانقسام، تعدد الفاعلون العالميون بإدراجهم للمهاجر (من الفرد إلى المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية)، بل وأيضا لنموذج مجتمعي لا يزال في طور التشكل. في هذه الدراسة، تقترح الباحثة إعادة تعريف لمكانة الهجرة في العلاقات الدولية، بتساؤلها عن الكيفية أو الطريقة التي تؤثر بها الثانية في الأولى، وذلك في عالم شديد التداخل والتناقض. فالعديد من الحكومات تسعى إلى تعزيز مراقبتها على حدودها في زمن الليبرالية الاقتصادية، وفي زمن التنقلات الكبرى، فيما تظهر أشغال الخبراء إيجابيات وفضائل الهجرة على التنمية البشرية.. كما أن عولمة الهجرة الجماعية تفجر إحدى تناقضات النظام الليبرالي، والذي لا تقدر فيه الديمقراطيات الكبرى على مراقبة تدفق المهاجرين؛ إذ غالبا ما تنتهك حقوقهم الإنسانية. تذكر الباحثة أن مقاربة هذه التيمة من وجهة نظر العلاقات الدولية لم تحظ إلا بأبحاث جزئية، كما أن الأبحاث والدراسات الشاملة لم تف الموضوع بالدرس والبحث اللائقين، فقد حاول البعض صياغة نظرية للهجرة وبالأخص في الحقل الاقتصادي، لكن التنظير الشمولي للهجرة لم يحالفه النجاح بسبب تعددية خصوصيات الموضوع. ومع ذلك، فإن التساؤلات التي تثيرها الهجرة على الساحة الدولية تشكل حقلا للبحث، ميدانه العلوم السياسية والحوار بين التخصصات. لكن إدراج الهجرة في العلاقات الدولية يحتمل بعدا جديدا وغالبا لا شرعيا. فالهجرة عامل يشوش ويفكك النظام العالمي الكلاسيكي، ويصبح المهاجر معه فاعلا يتحدى نظام الدولة، وقد تناولت العديد من المقاربات هذه الظاهرة. تتمحور هذه التحاليل حول ثلاثة مواضيع كبرى، كانت بمثابة خيط ناظم: الدولة-الأمة ومستقبلها في مواجهة الهجرة. المواطنة كمحط تساؤل للمواطنة المتجاوزة للنزعات الوطنية. الرهانات الشمولية وآثارها على الحكامة الشمولية للهجرة.

تتدخل هنا العديد من الأطروحات لإثراء وتوضيح التأمل بواسطة أشغال ميدانية.

وسعت الباحثة هنا إلى محاولة تنظيم هذه التساؤلات، كما كان هدفها هو الوقوف عند الكيفيات الكفيلة بمساءلة التدفقات الحديثة المهاجرين واللاجئين، والأشكال الجديدة للمواطنة، وسياسات الهجرة المتبعة من طرف بلدان الاستقبال، وأيضا سياسات الهجرة التي تتبعها بلدان المغادرة تجاه مهاجريها. كما حاولت الباحثة تبيان طرق انبثاق فاعلين جدد، وكيفيات جديدة للتسيير تتناول في الوقت نفسه ترتيب الفضاء العمومي الوطني والعالمي، والهجرة كظاهرة اجتماعية تتعدى الوطن.

عولمة تدفق المهاجرين

في بداية القرن الواحد والعشرين تعولمت الهجرة. وتزايد منذ 40 عاما، عدد المهاجرين بثلاثة أضعاف، ومست الظاهرة تقريبا مجموع أنحاء العالم سواء بالمغادرة أو بالوصول أو عن طريق العبور، فيما لم تكن في غضون الثلاثين سنة الماضية سوى بضعة بلدان هي المعنية بالظاهرة. يتميز هذا التدفق بوفود أجانب إلى بلدان لم تكن تربطهم بها أية رابطة من قبل. إما على شكل «رذاذ قوميات» متنوعة مثل الصينيين والهنود، أو عن طريق بناء شبه دياسبورات، مثل الأتراك والمغاربة بأوروبا، أو الإيطاليين بالعالم، وذلك بفضل شبكات ما فوق وطنية نافذة. وإما بإدامة «الأزواج المهاجرة» للهجرات مابعد الكولونيالية (جزائريو فرنسا، هنود، باكستانيون بإنجلترا) أو عن طريق «عمال ضيوف» مثل الأتراك بألمانيا والمكسيكيين بالولايات المتحدة. لكن العولمة هي أيضا عولمة للهجرة: تداخل الأزمات الاقتصادية والسياسية، ظهور رهانات دولية (مثل السكان، البيئة، النمو، التغذية، الطاقة، العمران، والطموح إلى إنجاز الديمقراطية)، لها رابطة مع مسلسلات الهجرة ومشاريع الحكامة العالمية للهجرات.

يجد هذا الوضع الجديد تفسيره في العديد من العوامل: انهيار حائط برلين الذي أتاح حركية لمواطنين كانوا في السابق مسجونين خلف حدودهم منذ 70 عاما. تعميم الحصول على جوازات السفر في دول العالم الثالث، الشيء الذي وفر لهم الحق في الخروج ومغادرة التراب الوطني، حتى وإن كان نظام التأشيرات يحاصر أو يمنع المسافر أو المهاجر من الدخول. الإعلام التلفزي، وأيضا الإعلام عن طريق الراديو، الأنترنيت، الهواتف المحمولة، الكاسيتات الخ... وفرت رؤية لأنماط حياة واستهلاك، وهي مواد لمخيلات ترحالية، وأوديسيات حديثة غالبا ما تحفها الكثير من المخاطر. فشبكات الهجرة سهلت التبادل سواء تعلق الأمر بالروابط العائلية أو برجال أعمال عابرين للأوطان، أو بسبب قرابة لغوية، أو عن طريق روابط جمعوية أو دينية. هكذا لاحظنا اتساعا لحق المغادرة فيما تقلص حق الدخول. غير أن انهيار حائط برلين لم يتسبب في «الغزو» المعلن عنه في عام 1990، لكنه أتاح لملايين الأشخاص الخروج مثل السوفياتيين سابقا، والصينيين، ومواطني أوروبا الوسطى والشرقية، والبلقان) فيما مكن البعض الآخر من الاستقرار داخل حركية التنقل بين شرق وغرب أوروبا.